الجمهوريـــة الجزائرية الديموقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمي

جـــامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الآداب واللغـــــــات

قسم اللغة و الأدب العربي

الحِجاج في كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي

مذكرة تخرج من متطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص : لسانيـــات النص

إعداد الطالبة:

آسيا غطاس

إشراف الأستاذة الدكتورة:

خديجة عنيشل

لجنة المناقشة:

- د/ مسعود غريب، جامعة ورقلة..... رئيساً
- د/ خديجة عنيشل، جامعة ورقلة..... مشرفاً
- د/ سمية بن الصديق، جامعة ورقلة..... مناقشاً

الموسم الجامعي: 1436-1437هـ/ 2015-2016م

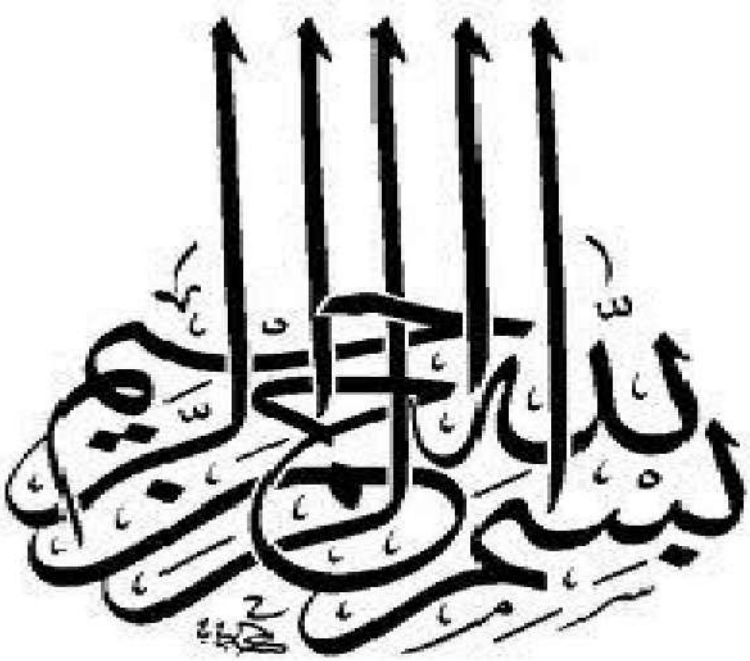

قال تعالى: ﴿ هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ **صدق الله العظيم.**

آل عمران (الآية 66)

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم عليَّ نعمة العقل والدين، وأنار لي درب العلم والمعرفة، وأعانني على إنجاز هذا البحث.

ثم أتقدم بكامل الحب والاحترام إلى والدي الكريمين وأسأل الله أن يرحمهما كما ربياني صغيراً.

وأيضا وفاءً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأستاذتي الفاضلة، الدكتورة خديجة عنيشل التي كان لها الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، كما كانت مشرفة مخلصة وأمينة في إبداء ملاحظاتها ونصائحها. فجزاها الله كل خير.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في جمع معلومات هذه المذكرة، وأخص بالذكر: الأستاذة إيمان شاشة، وأمينة مناع، وفقهما الله في حياتيهما.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعـــــــات

الموضـــوع	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أـ د
I. التمهيد: ابن مضاء القرطبي، حيـــاته وآثاره	12
1- اسمه، مولده ونسبه	13 -14
2- رحلته العلمية	14- 15
3- مصادر ثقافته	16-17
4- شيـــــوخه	17-18
5- تـــلامذته	19-20
6- آثـــــــاره	20
II. الفصل الأول: الحجاج: المصطلح والمفهوم	22
المبحث الأول: مفهوم الحجاج لغة واصطلاحا	23-25
المبحث الثاني: أنواع الحِجاج في النحو العربي	26
1- الحجاج بالاستدلال النقلي: القرآن الكريم وقراءاته، الحديث النبوي، كلام العرب، لغة الأمثال.	26- 32
2- الحجاج بالاستدلال العقلي: القياس، الإجماع، استصحاب الحال، الضرورة الشعرية، العامل، العلة، التأويل.	33-39
الفصل الثاني: مصادر الحجج عند ابن مضاء القرطبي	40
المبحث الأول: التعريف بمدونة البحث	41
المبحث الثاني: الأدلة النقلية والعقلية في كتاب (الرد على النحاة)	42
1- ابن مضاء القرطبي والأدلة النقلية(القرآن الكريم، الحديث النبوي، الشعر، الأمثال)	42-49
2- ابن مضاء القرطبي والحجج العقلية(إلغاء العوامل، إلغاء العلل	50-58

الثواني والثوالث، إلغاء القياس).	
الخـــــــاتمة	61-60
قائمة المصادر والمراجع	66-63
الملخص	

مقدمـــــــــــــــــــــة

بسم الله الرحمـــــــــــن الرحـــــــــيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخَلق وشفيع الأمة محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

وبعد :

يعد الحِجاج من أهم النظريات الذي تداول مفهومها في الكتب التراثية القديمة والمعاصرة، فلا تكاد تخلو كتب التراث النحوي، واللغة، وعلوم الاتصال من تداول هذا المصطلح باعتبارها مفهوما يختلف باختلاف الوظيفة التي يؤديها.

وإذا عدنا إلى الأصل فيمكن القول بأنّ الحجاج هو كل تفاعل بين طرفي الخطاب، والغرض منه التأثير في ذهن المتلقي، وإقناعه من خلال الحجج التي يوجهها إليه المتكلم، وذلك من خلال اعتماده على تمثيلات ذهنية مجردة أو حسية ملموسة. أما إذا حصرنا مجاله في النحو العربي فهو يقوم على أساس إثبات القاعدة النحوية من خلال تقنينها من كلام العرب، ومن جهة أخرى الإتيان بأمثلة تدل على مقتضى قواعد النحو.

وكما نعلم أنّ لهذا المصطلح جذوراً عريقة في التاريخ، ولعل الفترة التي نحن في صدد الحديث عنها تلك الفترة التي احتاج فيها النحو إلى تسهيل وتيسير، وربّما أهم ركيزة ارتكزت عليها معظم محاولات تيسير النحو هي محاولات العلاّمة الشيخ ابن مضاء القرطبي أحد كبار النحاة القدامى الذي سدد سهام ثورته ضد أهم أعمدة النحو العربي حيث قال في مقدمة كتابه(قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه). ويأتي هذا البحث لِيَدرس الحِجاج النحوي عند ابن مضاء القرطبي بعنوان «الحجاج في كتاب "الرد على النحاة" ». ويتأسس هذا البحث على إشكال

جوهري هو: ماهي أهم مصادر الحجج عند ابن مضاء القرطبي التي عرض فيها مسائل النحويين ثم ناقشها بآرائه الجديدة؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات التالية:

ماهي الحجج التي استدل بها ابن مضاء القرطبي في ثورته ضد أهم أصول النحو العربي؟

ما الذي أضافته تقنيات الحجاج عنده؟ وما هي وجوه التجديد لديه؟

وقد كانت الرغبة الملحة في دراسة هذا الموضوع لدوافع ذاتية وعلمية: فأما الدوافع الذاتية فتتمثل في ميل النفس إلى الدراسات النحوية القديمة التي تنمي الفكر وتغنيه، وأما الدوافع العلمية فهي الرغبة في دراسة الحجاج في الدرس النحوي، ومن جهة أخرى محاولة معرفة الإستراتيجية الحجاجية عند واحد من أهم قامات النحو العربي وهو ابن مضاء القرطبي الذي أعاد بنيان النحو من خلال رؤاه التجديدية فيه.

وينبني هذا البحث على خطة حاولنا فيها بلورة عناصر الإشكالية في فصلين قبلهما مقدمة وتمهيد وتليها خاتمة أوجزنا فيها نتائج البحث.

خصصنا التمهيد للحديث عن حياة ابن مضاء القرطبي وذلك من حيث مولده ونسبه، ورحلته العلمية، ومصادر ثقافته، وشيوخه، وتلامذته، وآخر شئ أهم آثاره.

أما الفصل الأول فعنوانه <الحجاج: المصطلح والمفهوم> ويضم مبحثين، فالمبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الحجاج لغة واصطلاحا وقد بيّنا فيه اختلاف مفهوم الحجاج من حقل معرفي إلى آخر.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أنواع الحجاج في الدرس النحوي ويندرج وفقه:

1/ الحجاج بالاستدلال النقلي الذي يشمل: الاحتجاج بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب في النحو.

2/ الحجاج بالاستدلال العقلي ويضم: الاحتجاج بالقياس، والعامل، والعلة، والإجماع، واستصحاب الحال...الخ .

ثم الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي عنوانه < مصادر الحجاج عند ابن مضاء القرطبي> وينقسم إلى مبحثين.

المبحث الأول: التعريف بمدونة البحث

المبحث الثاني: الأدلة النقلية والعقلية في كتاب– الرد على النحاة – لابن مضاء القرطبي

وأخيرا خاتمة أوجزنا فيها أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث.

أما المنهج المعتمد فقد اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف آراء ابن مضاء القرطبي التي بنى عليها منهجه الجديد، ومن هنا سيسعى هذا البحث إلى التركيز على أهم الأهداف وهي: بيان آليات الحجاج النحوي عند ابن مضاء، وما الذي أضافته جهوده في تعليل مسائله التجديدية.

أما بالنسبة للمصادر والمراجع فكان اعتمادنا على المصدر الأول للعمل وهو(الرد على النحاة) ومراجع تَنَاولت هذا الكتاب بالدراسة والنقد منها:

- " في أدلة النحو" لعفاف حسانين.
- " أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي" لبكري عبد الكريم.
- " ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية" لمعاذ السرطاوي.
- " الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي.
- " أصول النحو العربي" لمحمد عيد.

أما هدف الدراسة فيتجلى في إبراز آراء ابن مضاء القرطبي حول الحجج النقلية والحجج العقلية، ومحاولة الكشف عن أسباب رفضه لأهم أصول النحو العربي.

ومن طبيعة البحث الأكاديمي مواجهة بعض الصعوبات التي نمر بها دون محالة من بينها:

- أن طبيعة المدونة تضم أهم أصول النحو العربي (العامل، العلل، القياس...) وهذا ما أدى بنا إلى استغراق وقت طويل لاستيعابها ودراستها.
- الأسلوب الرفيع لابن مضاء القرطبي الذي يحتاج إلى تأمل في النص.

وفي الأخير لابد من كلمة شكر يخص بها الطالب أستاذه المشرف على ما قدمه من توجيهات في سبيل إنجاز عمله: الأستاذة الدكتورة خديجة عنيشل، كما أتمنى من الله عز وجل أن يوفقني لما هو خير لي فإني عليه توكلت وإليه أنيب.

آسيـــــا غطاس

بلدة عمر في: 2016/03/23.

تمهيـــــــــد : ابن مضاء القرطبي، حياته وآثاره

1/ اسمه ، مولده ونسبه

2/ رحلته العلميـــــــة

3/ مصادر ثقـــــــافته

4/ شيـــــــــــــوخه

5/ تـــــــــــــلامذته

6/ آثـــــــــــــاره

تتميز المدرسة النحوية الأندلسية بميزات مخصوصة جعلتها تفترق عن بقية المدارس النحوية التي في المشرق، وقد عرفت دراسة النحو في الأندلس نوعا من التطور والازدهار، جعلتها " تتميّز بميزة أعلى عن النحو المشرقي وذلك بمجهودات نحّاته والمتمثلة في تسهيل النحو العربي من خلال المتون النحوية المتنوعة والمنظومة التي جمعت قواعد النحو العربي، ويبدو أن ما دفعهم إلى هذا الاتجاه فضلا عن محاولتهم لتيسير النحو العربي هو خوفهم على أصول اللغة العربية من الضياع"[1] ولعل أهم الأسباب التي دفعت علماء الأندلس إلى تيسير النحو هي تلك القواعد النحوية التي وضعها نحاة المشرق حيث شكلت عائقا في فهمها لدى الأندلسيين، ولذلك حاول كبار النحاة في الأندلس ضبط عدّة محاولات لإصلاح النحو العربي ومن بينها، محاولة ابن مضاء القرطبي الذي عبَّر عنها بقوله في مقدمة كتابه " قصدي في الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنّبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[2]. وهنا سنحاول التعرف على السيرة الذاتية لابن مضاء والبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها.

1/ اسمه، مولده ونسبه :

قبل الحديث عن أسس ثورة ابن مضاء القرطبي في النحو العربي، يجدر بنا أن نتحدّث أولا عن حياته الشخصية والاجتماعية والعلمية وعن الصفات الخاصة التي طبع بها عصره، وكيف تركت أثراً كبيرا على علمائه وأدبائه...الخ. ولذلك فهو" أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم ابن مضاء اللخمي القرطبي الجياني، يُكنَّى بأبي

[1]/ سمية بن الصديق؛ مظاهر التجديد النحوي عند ابن مضاء وابن رشد من خلال< الرّد على النحاة> و< الضروري في صناعة النحو> مذكرة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008 ، ص47.

[2]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة، تح: محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ/ 1979م، ص5.

العباس، وأبي جعفر، ويزيد ابن فرحون في نسبة ابن مهند بن عمير، ويزيد في كنيته أبي القاسم و يعترف بأنّها قليلة كما أنّه يسقط من نسبه ابن سعيد بن حريث بن عاصم"[1].

ولحَدِّ الآن لم تصلنا معلومات دقيقة حول اسمه الكامل بالتفصيل، بالرغم من أنّ الكتب القديمة قد تحدّثت عن كل العلماء والنحاة في تلك الفترة .

أما بالنسبة لتاريخ مولده ووفاته فقيل " كان مولده بقرطبة سنة 512 هـ وقيل ثلاث عشرة و خمسامئة. ووفاته بأشبيلية سنة 592 هـ في عهد الخليفة الموحدي يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن. وبين ميلاده ووفاته ما يقرب من ثمانين عاما، قضاها في حلقات الدرس متعلما ومعلماً، وفي مجالس القضاء للحكم بين الناس، وفي مجال البحث مؤلفا مبتكراً"[2]. هذا هو ابن مضاء القرطبي الذي أفنى حياته في العلم والمعرفة سعيا إلى تحقيق طموحاته في رفض بعض القضايا النحوية التي شغلت تفكيره مند أمد بعيد.

2/ رحلته العلميـــــــــــــــة :

كانت لابن مضاء القرطبي تجربة كبيرة في طلب العلم، وذلك من خلال رحلاته إلى بعض المناطق المجاورة فيُذكر أنّه " كان ممن درسوا كتاب سيبويه على يد ابن الرمّاك وسمع عليه وعلى غيره في بلاد الأندلس، ثم رحل إلى المغرب ليُعَيَّن قاضيا في مراكش... فكان فقيها ظاهريا تابعاً لأستاذه ابن حزم الأندلسي، وهذا الفقه جعل ابن مضاء يميل إلى النحو وعلوم اللغة العربية، ولذلك دعا إلى الثورة على نحاة المشرق في فقههم ونحوهم... ولكن ثورته على النحو كانت أعنف وأكثر وضوحاً"[3].

---

[1]/ معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، دار مجدلاوي، عمان– الأردن، ط1 ، 1408هـ/1988م، ص43.

[2]/ محمد عيد؛ أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة ، ط 6، 1997 م، ص38.

[3] / خير الدين هبّال؛ الأحكام النحوية عند البصريين من خلال المدوّنة اللغوية الفصيحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، ص102.

وإذا حاولنا التوغّل في الفكرة أكثر يجب العودة إلى الحديث عن الحياة الفكرية لبلاد الأندلس، حيث كانت تتميز بحركة علمية عظيمة ذلك أن " أمراء الموحدين كانوا يقدرون العلوم والفنون حق قدرها، بل كانت الدعوة إلى العلم أصلا من أصول داعيتهم محمد بن تومرت... ولما تولى يعقوب بن يوسف الخلافة وقع في عهده حادثان كبيران أولهما، محاربة الفلسفة واضطهاد الفلاسفة...أما الحدث الثاني هو الدعوة إلى الأخذ بظاهر الكتاب والسنة...ولذلك كان ابن مضاء وثيق الصلة بالخليفة الثالث، ويبدو أنّ موقف الدولة من الفقه المالكي قد دعاه إلى أن يكون له في النحو موقف مماثل...ولذلك لما كانت دعوة الخليفة ظاهرية في القفه، عُدَّ ابن مضاء ظاهريا في النحو وله آراء في العربية"[1]، ومن هذه الأحداث يتبين أن لابن مضاء نظرة مخالفة حول النحو المشرقي ممّا أدى به إلى اتباع منهج جديد وهو المنهج الظاهري.

أما من جهة أخرى فقد نقل على لسان المؤرخين أن ابن مضاء قد "توجه إلى جبل (تين ملل) أحد الجبال الشامخة الواقعة غرب مراكش...حيث لبِث هناك مدرساً للعلم ناشراً ما لديه من معارف. وما إن امتد به المقام في هذه المنطقة حتى أقبل عليه الناس من جهات المغرب المختلفة ومن مراكش على الخصوص ينهلون من علمه، وينتفعون بفضله، وحظي بتدريس أبناء الخليفة عبد المؤمن. ولذلك قربه الخليفة عبد المؤمن من بلاطه حيث ظلّ محل تقدير وتعظيم من طرف الخليفة وأخوته إلى أن اصطحبه أبو الحسن بن علي إلى فاس، وعينه كاتبا عنه"[2]، هكذا كانت الحياة العلمية والاجتماعية التي نشأ فيها ابن مضاء والتي كانت تُفسحُ للعقل مساحات التأمل والتفكير.

[1]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا ص 7/ 9.

[2]/ بكري عبد الكريم؛ أصول النحو العربي، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، ط1 ، 1999م، ص 15.

3/ مصادر ثقافتـــــــــــــــه:

إنّ العصر الذي نشأ فيه ابن مضاء القرطبي عصرٌ يحيط بنخبة من الأدباء والفقهاء، إضافة إلى انفتاح المعارف والعلوم والثقافات، ولعل هذا ما جعل ابن مضاء يمتاز بثقافته الواسعة التي من خلالها " استطاع أن يُلمَّ بمختلف العلوم والثقافات في عصره و لذلك نرى أن ابن مضاء كان يدرس بالإضافة إلى العلوم النقلية الكثير من العلوم العقلية التي يتطلبها عمله ومنهجه الجديد...ولذلك نجد ابن عبد الملك قد أشار إليه بقوله (كان مقرئاً مجوداً، محدثاً مكثراً، قديم السماع، واسع الرواية، عارفاً بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة...شاعراً بارعاً كاتباً...). فهذا الكلام يوضح لنا أن ثقافة ابن مضاء لم تكن مقصورة على علوم الدين والحديث والفقه، إنما تعدتها إلى علوم الكلام والجدل والعلوم العقلية الأخرى في عصره كالطب والحساب والهندسة..."[1] وقيل عنه أيضا أنّه قد بدت فيه معالم التميز والنبوغ حتى أصبح " شاعراً مجيداً، ومن شعره هذان البيتان اللذان قالهما عندما اشتد اشتياقه إلى مسقط رأسه قرطبة:

يـــــا ليت شعري وليت غير نافعة منهم قنطرة الوادي وجامعهـــــــــا
متى أرى نـــاظراً في جفني قرطبــة والعلم أعظم شئ وهو رابعهـــــا"[2]

أما عن أقوال العلماء فيه قول السيوطي: " أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية

[1]/ معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، ص 49.
[2]/ بكري عبد الكريم؛ أصول النحو العربي ، ص14.

واللغوية والأدبية ما لا يحصى، وكان له تقدم في علم العربية، واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها..."[1]

وهنا نتوقف في حديثنا عن ثقافة ابن مضاء وكيف نبغ في مختلف العلوم الأدبية واللغوية لننتقل إلى الحديث عن مشاهير العلماء في عصره الذين تعلم على يدهم.

4/ شيـــــــــــــــــوخه :

جاء على لسان المؤرخين أنّ ابن مضاء القرطبي قد تلقى العلم على أقطاب زمانه، وسمع عنهم العديد من الكتب النحوية والأدبية واللغوية والفقهية ومن بين هؤلاء العلماء نذكر:

أ) القاضي عيَّاض :

وهو من أكبر النحاة في عصره، واسمه الكامل " أبو الفضل عياض بن موسى بن عمرون بن موسى بن عياض اليحبصي الإمام العلامة. يكنى بأبي الفضل...كان إمام وقته في الحديث وعلومه كما كان عالما بالتفسير، فقيها أصولياً...حافظاً لمذهب مالك شاعراً مجيداً، خطيباً بليغاً، صبوراً حليماً. وقد أخد عليه ابن مضاء النحو والفقه" [2] وهذه الميزات كلها جعلته قدوة لغيره في الدهاء والفطنة.

ب) ابن العربي :

وهو أيضا ممن درس على يده أمثال السهيلي والقرطبي وغيرهم، واسمه " العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي، ولد سنة ثمان وستين وأربعمئة، ورحل إلى المشرق وسمع من طراد الزيني ونصر بن

[1]/ معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص49.

[2]/ بكري عبد الكريم؛ أصول النحو العربي، ص19

المقدسي... برع في الأدب والبلاغة وبَعُدَ صيته، كان متبحرا في العلم، ثاقب الذهن، موطأ الأكناف، كريم الشمائل"[1].

ج) ابن الرماك :

ويعد من أئمة النحو في الأندلس وهو "عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ابن عيسى ابو القاسم المعروف بابن الرماك، ويُعد من أكبر الأساتذة أثراً في ابن مضاء في المجال اللغوي، إذ يبدو أنَّه أطال ملازمته، ودرس عليه كتاب سيبويه. وقد كان ابن الرماك أستاذا في العربية مدققا لكتاب سيبويه..."[2] إذاً نفهم أن ابن مضاء قد استفاد منه في فهمه لكتاب سيبويه.

د) ابن سمحون:

وهو الآخر ممّن كان له الفضل في تعليم ابن مضاء، واسمه " أبو بكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي النحوي، أستاذ في النحو والأدب، وشاعر بليغ عارف بالحساب... وقد درس عنه ابن مضاء العربية "[3].

ونكتفي بهؤلاء العلماء الأندلسيين الذين كانت لهم مسيرة طويلة مع تلميذهم الفقيه الظاهري ابن مضاء القرطبي، حيث تشبّع بعلمهم ونمَّى أَفْكَارَهُ بِأَفْكَارِهم، إلى أن أصبح عالما جريئاً طموحا...

[1]/ فاطمة رزاق؛ منهج السهيلي في الدرس النحوي، مذكرة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص15.

[2]/ بكري عبد الكريم؛ أصول النحو العربي، ص20.

[3]/ المرجع نفسه ، ص21.

5/ تلامذتـــــــــــــــه :

رأينا فيما سبق كيف تتلمذ ابن مضاء على علماء عصره، وكيف تعرّف على مختلف الآراء النحوية، والآن سنعرض لأهمِّ تلاميذه الذين استفادوا من علمه حتى ترك فيهم أثراً كبيراً، ولذلك نقل بعض المؤرخين على أنَّ ابن مضاء " قد جلس للتدريس في المساجد، وقد تتلمذ على يده الكثير من مشاهير اللغة والفقه، والحديث والسِّير..."[1]

كما ذكر بعض العلماء أنّ من تلامذته "أبو بكر الشرّاط، وأبو محمد البلوي، وعمر بن محمد الشلوبين وغيرهم"[2] هؤلاء أكثر من استفادوا من معلمهم علماً، ومعرفةً، وديناً، وفطنةً "وبعد هذا الإيجاز عن تلاميذ ابن مضاء، فإن هذا الحديث لم تستكمل الفائدة منه إلا بمعرفة الأثر الذي تركه ابن مضاء في تلاميذه ومن أخذوا عنه، أو درسوا عليه أو رووا عنه، حيث نجد أنّ آراءه اللغوية ومنهجه في الدراسات النحوية لم يلقَ من تلاميذه قبولا كبيرا ذلك أنّهم لم ينشروه فيما ألفوه من كتب ولم يدعوا إلى الأخذ به وإنما ساروا في دراساتهم النحوية واللغوية وفق منهج التقليديين... ولكن ليس معنى ذلك أن هؤلاء كانوا يخالفون أستاذهم... وإنما سبب ذلك يرجع إلى سيطرة القديم على عقول الناس بشكل لا يسمح لأي إنسان أن يتجرأ ويخرج على ما ألفه قومه ولو كان ذلك المألوف خطأ "[3].

وعلى هذا يمكن القول أن الأثر الذي تركه ابن مضاء في تلاميذه قد أدى البعض منهم إلى السير على ما سار عليه أستاذهم، والبعض الآخر على العكس من ذلك أن النحو

---

[1]/ معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص47/46.

[2]/ سمية بن الصديق؛ مظاهر التجديد النحوي عند ابن مضاء وابن رشد من خلال (الرد على النحاة) و(الضروري في صناعة النحو)، ص63.

[3]/ معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، ص 46- 48.

في نظرهم لا يمكن التغيير ولا التجديد فيه باعتبار أن بلاد المشرق تبقى مكانتها ذات إجلال.

6/ آثـــــــــــــــــــــاره :

ذكرنا فيما سبق كيف اختار ابن مضاء منهجا جديدا في علمه ظناً منه أنّ النحو المشرقي يجب الثورة عليه وإلغاء كل ما تأباه طبيعة الدراسة فيه، إلا أن الهدف الذي كان يسعى إليه قد أفقده سمعته مما أدى إلى ضياع كتبه أو حرقها كما قال البعض. وهنا سنحاول الحديث عن أهم كتبه التي ألّفها. حيث نقل على لسان البعض أن ابن مضاء كان " يودع أفكاره النحوية واللغوية على ثلاثة من مؤلفاته، وقد وصل إلينا كتاب (الرد على النحاة)...وهو الأثر الوحيد الذي هو في رأيه قد أساء إلى النحو والنحاة ...داعيا ...إلى تخليص النحو مما علق فيه من تعليلات... أما من جهة الآثار الأخرى التي لم تصل إلينا وإنما أشارت إليها كتب التراجم والأدب... كتاب (المشرق في النحو)... وأغلب الظن أن هذا الكتاب جاء تطبيقا عمليا لما نادى به في كتابه الأول...أما كتابه الثالث والذي لم يصلنا أيضا فهو (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان)..."[1]

إلى هنا نكون قد أنهينا الحديث عن حياة ابن مضاء القرطبي وكيف خاض آفاقاً لطلب العلم والمعرفة في عصره، و قد تبيّن لنا أن حياته كانت حافلة بالتغيير في النحو، كما تبيّن أيضا أنّ منهجه الجديد لم يلق من تلاميذه قبولا ذلك أنهم يعتزون بالنحو المشرقي باعتبار أن نحاة المشرق هم من وضعوا أصول النحو واللغة، ولهذا وجب على الجميع الالتزام بها.

[1]/ المرجع السابق، ص 52/51 .

الفصل الأول: الحجاج: المصطلح والمفهوم

المبحث الأول: تعريف الحِجاج لغة واصطلاحا

المبحث الثاني: أنواع الحِجاج في النحو العربي

الفصل الأول: الحجـــــــاج: المصطلح والمفهوم

المبحث الأول: تعريف الحجاج لغة واصطلاحا.

1/ تعريف الحجاج لغة:

لقد تداول مفهوم الحجاج لغة في المعاجم العربية بمعانٍ مختلفة، فقد ورد في لسان العرب بمعنى التخاصم، أي إتيان الشخص بحجة يثبت بها رأيه. يقول ابن منظور: "والحُجَة: البرهان، وقيل: الحجة ما دُوفع به الخصم. وقال الأزهري: الحُجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة.

وهو رجل مِحجاجُ أي جَدِل.

والتَحاجُّ: التخاصم، وجمع الحُجَّة: حجج وحجاج.

وحاجَّهُ وحِجَاجا نازعه الحُجة.

وحجَّه يحُجُّه حجّاً: غلبه على حُجَّته. وفي الحديث فحَجَّ آدم موسى أي غلبه بالحجة"[1].

أما الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد عرَّفه بقولة: "و المَحجَّةُ : قارعة الطريق الواضح. والحُجَّة: وجه الظّفر عند الخصومة. والفعل حَاجَجْتُه فحَجَجْتُه. واحْتَجَجْتُ عليه بكذا"[2].

وقد ورد لفظ الحجاج في معجم محيط المحيط لبطرس البستاني في قوله: "واحْتَجَّ أي جعله حُجَة له واعتذر به. واسْتَحَجَّ الرجل اسْتِحجَاجاً طَلَبَ الحُجَّة وأبداها "[3].

---

[1]/ابن منظور؛ لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2003م/1424هـ، مادة(حجج).

[2]/ أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، دط، مادة(حجج).

[3]/ بطرس البستاني؛ محيط المحيط ، مكتبة لبنان ، بيروت، د ط، 1977، (مادة حجج).

كما ورد لفظ (الحِجاج) في القرآن الكريم بدلالات مختلفة مثل الجدل والمخاصمة والحوار في عدّة مواضع منها قوله تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1]، **وقوله** ﴿ ..لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [2].

2/ تعريف الحجاج اصطلاحـــــــا:

لقد ورد مصطلح الحِجاج في مختلف الحقول المعرفية بمفاهيم مختلفة حسب الوظيفة التي يؤديها طرفا الخطاب(المتكلم، السامع)، فمن جهة تعريفه من الجانب العام نجد صابر الحباشة يعرّف الحِجاج في كتابه –التداولية والحجاج– أنه " طريقة عرض الحجج وتقديمها، فهو يستهدف التأثير في السامع فيكون بذلك الخطاب ناجحا فعّالا، وهذا معيار أول لتحقيق السمة الحجاجية، غير أنّه ليس معياراً كافيا إذ يجب ألاَّ تُهمَل طبيعة السامع المستهدف، فنجاح الخطاب يكمن في مدى مناسبته للسامع ومدى قدرة التقنيات الحِجاجية المستخدمة على إقناعه..."[3]؛ أي بمعنى كلما استطاع المرسل التأثير في المتلقي بحججه القوية، كلما كانت عملية التأثير ناجحة، وهذا النوع من الحجج نجده في حياتنا اليومية كعرض الأستاذ الدرس لطلبته...

أما أبو بكر العزاوي فيربط الحجاج بأقوال لغوية تتحول إلى نتائج حيث يقول: "هو تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة وهو يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، وبعبارة أخرى يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات من الأقوال بعضها بمثابة الحجج اللّغوية، وبعضها بمثابة النتائج التي تستنتج منها"[4]؛ بمعنى أنّ الحجاج هو مجموعة

[1]/ سورة : آل عمران (65).

[2]/ سورة: النساء (165).

[3]/ صابر الحباشة ؛ التداولية والحجاج(مدخل ونصوص)، صفحات للدراسات والنشر، سوريا- دمشق، ط1، 2008م ص21.

[4]/ أبو بكر العزاوي؛ اللغة والحجاج ، الدار البيضاء ، ط1، 1426هـ – 2006 م، ص 16.

من الأفكار الواردة في ذهن المرسل التي يحاول بها إقناع المتلقي" فالحجة تستدعي الحجة المؤيدة أو المضادة، والدليل يفضي إلى النتيجة، والنتيجة تفضي إلى دليل آخر، وكل قول يرتبط بالقول الذي يسبقه ويوجه القول الذي يتلوه..."[1]؛ أي بمعنى "هو توجيه خطاب إلى متلقٍ ما لأجل تعديل رأيه أو سلوكه أو هما معاً، وهو لا يقوم إلا بالكلام المتألف من معجم اللغة الطبيعية"[2] فالحجاج من هذه الجهة نجده يؤدي وظيفة التبرير ويسعى إلى تحقيق الإقناع في حالة إثبات وجهة نظر أو قضية ما أو نقدها.

وللحجاج معانٍ أخرى حسب رأي بيرلمان "حيث يأخذ في تعريف الحجاج بماهية الخطابة عند أرسطو فيعرّفه بأنه قول يهدف من ورائه إلى ممارسة فعل الإقناع على مخَاطب. ويشترط عمل المحَاجَّة، كما يعرّفه في وجود خطيب يتوجه بخطاب إلى جمهور، وتتمثل صيغة الإقناع في أن القول يرمي إلى تغيير موقف أو شئ موجود أو كسب موافقة"[3]. وقد ربط بيرلمان الحجاج بالخطاب، وهذا النوع نجده في الخطاب السياسي مثلا(خطاب الرئيس للجمهور)، أو الديني أو التعليمي...الخ

أما إذا اعتبرنا الحجاج كمجموعة علاقات خطابية فهو حسب أزفالد ديكرو " صِنف مخصوص من العلاقات المودّعة في الخطاب والمدرجة في اللسان ضمن المحتويات الدلالية "[4].

ومن خلال التعريفات السابقة نرى أن الحجاج ظاهرة لغوية نجدها في كل أنماط الخطاب سواء أكان سياسيا أم دينيا أم اقتصاديا أم ثقافيا، وكذلك يتواجد في النصوص

[1]/ أبو بكر العزاوي؛ الخطاب والحجاج ، مؤسسة الرحاب الحديثة ، بيروت – لبنان ، ط1، 2010م، ص19 .

[2]/ محمد الولي؛ مدخل إلى الحجاج افلاطون وأرسطو وشايم بيرلمان ، مجلة عالم الفكر، الكويت،2011م، العدد 02، ص11 .

[3]/ عبد الرزاق بنّور؛ الحجاج في التفكير الغربي من أرسطو إلى اليوم، مجلة جدل حول الخطابة والحجاج، الدار العلمية للكتاب، 2008م، العدد 107 ص44.

[4]/ عباس حشاني؛ مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري – جامعة بسكرة– الجزائر، 2003م، العدد 07، ص 271.

الشعرية والصور الإشهارية والجرائد اليومية والراويات والمسرحيات وغيرها، كما نجدها في الصور البلاغية وعلم النحو وأصوله والفقه والتفاسير ...الخ.

وإذا قلنا الحجاج في النحو فهو " يدل على ما تصِح به مصطلحات النحو وأحكامه وقواعده في الوجوب والجواز والامتناع"[1]و الحجاج النحوي ينقسم على نوعين: الحجاج باستخدام الحجج النقلية، وآخر باستخدام الحجج العقلية. وفي المبحث الموالي سنحاول التعرف على أنواع الحجج التي تندرج وفق الحجج النقلية والعقلية، وكيف يتم الاستدلال بها.

[1]/ حسن حسين الملخ؛ الحجاج في الدرس النحوي، مجلة عالم الفكر، الكويت،2011م، العدد 02، ص 124.

المبحث الثاني : أنواع الحجاج في النحو

أ/ الحجاج بالاستدلال النقلي

تعريف الحجج النقلية :

وسنقوم في هذا المبحث بدراسة مصادر الأحكام النحوية التي حدّدها النحاة واللغويون، من النص القرآني ثم السنّة الصحيحة، إلى الكلام العربي الفصيح شعره ونثره. وقبل التعرف عليها ينبغي أن نعرّف الحجج النقلية وهي " الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء شاذاً من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذا في كلامهم"[1].

1) القرآن الكريم وقراءاته :

وهو أول الأدلة النحوية باعتباره الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح الكلام وأصدقه على الإطلاق فهو " النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، فليس هناك شك في أنّه ذروة الفصاحة العليا في أنقى أصالتها "[2]، وباعتبار أن القرآن الكريم هو كلام الله وليس بكلام البشر فبالضرورة يُعد المصدر الموثوق به، والمجمع على الاحتجاج به في الدراسات النحوية والبلاغية.

أما القراءات القرآنية فقد عرّفها الدمياطي بأنها "علم يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من

[1]/ عفاف حسانين؛ في أدلة النحو، المكتبة الأكادمية، القاهرة، ط 1، 1996، ص 15.

[2]/ المرجع نفسه، ص 15/ 16 .

هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع"[1] ولكي تكون القراءة مقبولة وُضعت لها شروط لصحتها وهي ثلاثة شروط[2]:

1- موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية .

2- موافقة اللغة العربية .

3- النقل الموثوق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الثالث هو الذي اختُلف فيه، فمنهم من اشترط في ذلك التواتر من أول السند إلى منتهاه وهم الجمهور، ومنهم من اكتفى بصحة السند مع الاستفاضة والشهرة وهو ابن الجزري ومن حذا حذوه.

2) الحديـــــث النبـــوي :

وهو ثاني المصادر الإحتجاج، حيث يتقدم بعد القرآن الكريم في الاستدلال، إذا ثبُت أنّ أقواله أقوال النبيِّ نفسه، ولذلك فقد عرّفه العلماء بأنّه: "... كلام الرسول صلى الله عليه وسلم سواء أكان بلغة قبيلته التي يُنسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها، أو من خاطبه من أفرادها"[3].

والحديث الشريف كما قلنا أنه يأتي بعد القرآن الكريم فصاحة، ولذلك يصح الاحتجاج به في علوم اللغة.

---

[1]/ عبد الحليم بن محمد الهادي قابه؛ القراءات القرآنية ، تح : مصطفى سعيد الخن ، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان ط1، 1999م، ص 24.

[2]/ المرجع نفسه، ص156 .

[3]/ خديجة الحديثي؛ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد، العراق، د ط، 1981 م، ص13 .

ولكن الإشكال المطروح على مستوى الاحتجاج بالحديث النبوي هو أنّ أكثره وصل إلينا بالمعنى لا باللفظ الذي تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم، يقول السيوطي: "... في غالب الأحاديث مروي بالمعنى، ذلك أنّ الأعاجم والمولّدين تداولتها قبل تدوينها فرَوَوْها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا، ونقَّصوا، وقدّموا وأخّروا، و أبدلو ألفاظاً بألفاظٍ، ولهذا ترى للحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجهٍ شتى بعبارات مختلفة..."[1] ولعل هذه الأسباب جعلت النحاة القدامى في الحقبة الزمنية الأولى لا يستشهدون بالحديث، وبالتالي اجتهد المتأخرون في البحث عن هذه الأسباب وهي " خوفهم من طغيانه على القرآن الكريم... كما أنه لم يدوّن مبكراً، فكان في صدور الرواة مما فسح المجال لانتحاله واختلاف رواياته حتى صعُب تمييز الصحيح من الكاذب، وذلك يعود للاختلافات الحزبية، والعصبية القبليّة، ودخول الأعاجم، وكثرة الفرق الدينيّة، ثم انتشار الزندقة، هذه العوامل متفرّقة جعلت أوائل العلماء لا يحتجّون بالحديث الشريف"[2].

ولنوضح الفكرة أكثر يمكن القول بأن القائلين بالاستشهاد بالأحاديث النبوية قد انقسموا إلى فرق ثلاث "فالاتجاه الأول يرفضون الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به وعلى رأس هؤلاء، نجد أبا عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه...وابن الضائع، حيث يعلل لهذا الرفض بأنّ(الأحاديث لم تُنقل كما سُمعت من النبي، وإنما رويت بالمعنى... أما الاتجاه الثاني فيذهب أصحابه إلى صحة الاحتجاج بأحاديث النبي في النحو

[1]/ السيوطي؛ الاقتراح في علم أصول النحو، تح : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418 هـ / 1998 م، ص29.

[2]/ زروقي جمعة؛ الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009/2008 م، ص 46.

وعلى رأس هذا الفريق ابن مالك والرضى محمد بن الحسن"[1] ويبقى الفريق الثالث وهو " قسم يستشهد بنصوصه، وآخر لا يحتج به في مسائل اللغة"[2]

هكذا اختلفت الفرق الثلاث في الأخذ بالحديث النبوي، ولكن قيل أن بلاد الأندلس مسقط رأس ابن مضاء قد كثُر فيها الاستشهاد بالأحاديث النبوية، وسنرى في الجانب التطبيقي هل كان لابن مضاء يد في ذلك أم لا.

3) كـــــــــــلام العرب :

وهو المصدر الثالث الذي اعتمده النحاة في الاحتجاج بكلام الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وينقسم إلى كلام شعري وآخر نثري، فبالنسبة للشعر فقد " لاقى اهتماما كبيرا من اللغويين والنحاة واعتبروه الدعامة الأولى حتى تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط، وقد قال ابن عباس رضي الله عنه (الشعر ديوان العرب فإذا خفى علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله رجعنا إلى الشعر فالتمسنا معرفة ذلك منه)"[3]؛ أي أنّ الشعر العربي كان من الأصول التي يدعم بها النحاة آراءهم النحوية ولذلك فقد " استقى منه النحاة قواعدهم، وجعلوا شواهده سنداً لهم في تأصيل تلك القواعد، ومن فضل الشعر أنّ الشواهد لا توجد إلا فيه والحجج لا تؤخذ إلا منه، إلا أنّ الشعراء لم تكن لهم نفس الرتبة في الاحتجاج، ولذلك قسّم صاحب خزانة الأدب الشعراء على طبقات بحسب التقدم الزمني وتتمثل في(ط1ـ الجاهليون: أمثال امرئ القيس، وزهير والنابغة، ط2ـ المخضرمون: أمثال حسان بن ثابت وكعب بن زهير والحطيئة، ط3ـ الإسلاميون: أمثال الفرزدق وجرير والأخطل وذي الرمة، ط4ـ المولَّدون: كبشار بن برد وأبي نواس)"[4]

---

[1]/ علي أبو المكارم؛ أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص132/129.

[2]/ محمد السيد علي بلاسي؛ المدخل إلى البحث اللغويي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط 1، عام 1419 – 1999م ص 68.

[3]/ المرجع نفسه، ص 68.

[4]/ فاطمة رزاق؛ منهج السهيلي في الدرس النحوي، ص34.

أما من جهة التصنيف الثاني وهو حسب القبيلة فقد قال أبو بكر السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو): " كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وإبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نُقِلَت اللغة العربية وبهم اقتُدي وعنهم أُخِذ اللسانُ العربي هم: قيسُ وتميمُ وأسدُ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعضُ كنانةَ وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[1]. وهنا يجدر بنا القول أنّ الشعر قد حظي باهتمام الباحثين والنحاة من خلال الاستشهاد به، كونه يتميز بدرجة عالية من الفصاحة.

ومن حديثنا عن الشعر ننتقل إلى النثر وهو الكلام العادي الذي نتواصل به مع الآخرين، خالٍ من الوزن والقافية ولذلك عُرِّف بأنّه " الكلام غير المنظوم أو الذي ليس فيه الوزن، ويعتمد على الحقائق، ومن ثَمَّ فهو لفظ، متين التركيب، سطحي الفكرة، ينزع نزعة الإيجاز في الجملة والأسلوب ويرسل مقطعاً لا يربط بين أفكاره رابط، ويُستعمل لأغراض مختلفة، كما أنه كلام حيٌّ، لأنّه لغة الشعب في مختلف طبقاته يسير مع أخلاق العربي وبيئته، وحديثه اليومي، وتعبيره الذي يلفظ يوميا من أفواه العرب في زمن الاحتجاج في البيوت والشوارع، والأسواق والحروب، ذلك الكلام الذي يتحرر من قيود الشعر، أو أنّه القول المتغير الذي لا يحكمه قانون التتابع و الاطراد"[2]؛ فالنثر يبقى كلاما سطحيا لا يحتمل النظم فيه، باعتباره كلام الشعب وليس بكلام شاعرٍ أو إمام...ولكن لو عدنا إلى قبائل العرب وفصحائها لوجدنا أنّ النحاة قد اتخذوه " أصلا من أصولهم في الاستشهاد به لأحكامهم النحوية، وكذلك تمكّنوا من مشافهة الأعراب الفصحاء إذ كانوا حريصين على الرحلة إلى بوادي نَجْد وتهامة والحجاز لسماع اللغة في منابعها الأصيلة إلا أنّ ذلك لم يتأت للنحاة

[1]/ السيوطي؛ الإقتراح في علم أصول النحو، تح : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ص33.

[2]/ أحمد جلايلي؛ مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، مجلة الأثر، جامعة ورقلة (الجزائر)، جوان 2015، العدد 22، ص 71.

المتأخرين إذ أنّ زمان الفصاحة قد ولّى، فلم يكن لهم من الرجوع إلى كتب القدامى ورسائلهم ومجامع أمثالهم يستقون منها ما يدعمون به و ما يذهبون إليه من آراء نحوية"[1]، ومع ذلك فإن المكانة المرموقة التي حظي بها النثر عند الباحثين والنحاة إلا أنّه لم يساوِ الشعر الذي نال مكانة كبرى في الاستشهاد، ذلك أن "النثر لحقه بعض التحريف والتبديل كما ذكر المؤرخون، وأنّ المدونات منه كانت قليلة، ولم يُحفظ منها، ولم يُرْوَ إلاّ القليل، بخلاف الشعر الذي حُفظ منه الكثير عن ظهر قلب، ورُبَّما لهذه الأسباب كان الاستشهاد بالمنثورات العربية لدى النحاة يسيراً، ومؤلفاتهم ومصنفاتهم شاهدة على ذلك"[2] ولذلك يمكن القول أن المكانة التي حظي بها النثر أقل مستوى من مكانة الشعر، ذلك أنّ الشعر يبقى عند العرب معززاً باعتبار أنّهم كانوا يتنافسون به في الأسواق، ويمدحون به الملوك، ويكسبون به الأرزاق، وأمةُ العرب في الأصل أمةُ شعر.

4/ لغة الأمثـــــــــــال :

والأمثال كما نعلم هي الأقوال المأثورة عند العرب، ولأهميتها جمعت في بعض الكتب ككتاب (مجمع الأمثال) للميداني، و كتاب (جمهرة الأمثال) للعسكري ولذلك فهي "مصدر مهم من مصادر الاستدلال اللغوي والنحوي، وهي مسموعة من الأعراب رواية، وقد رأى فيها النحاة مرتكزا حيا يعتمدون عليه في استنباط قواعد نحوية"[3] ونرى أن الأمثال هي عبارة عن كلام مختصر يقع في حادثة ما، وقد توارثته الأجيال من جيل إلى آخر، انتشرت على ألسنة البشر، إلى أن أصبحت يُضرب بها في أقوالهم.

ولكن سعيد جاسم الزبيدي يرى غير ذلك حيث يقول: " ولا نتفق والرأي القائل أنّ الأمثال تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من الأساليب اللغوية، على الرغم من أنّها موجزة في

[1]/ فاطمة رزاق؛ منهج السهيلي في الدرس النحوي، ص 39.

[2]/ أحمد جلايلي؛ مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، مجلة الأثر ص 69.

[3]/ سعيد جاسم الزبيدي؛ القياس في اللغة العربية نشأته وتطوره ، دار الشروق ، عمان – الأردن ، ط1 ، 1997 ، ص129.

بنائها قصد الخفة حتى تيسر بين الناس... ولذلك نجد في كتب الأمثال شواهد لا حصر لها في اختلاف الروايات، ولم يمنع النحاة أن يجعلوها مصدراً من مصادرهم، ودليلا من أدلتهم التي يحتج بها لاستنباط الأصول"[1] ولعل هذه المكانة التي وصلت إليها الأمثال العربية مع دور البيئة التي نشأت فيها، قد أكسبها قيمة عند كبار النحاة إلى يومنا هذا؛ لأنّ الأمثال استنبطت من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم.

[1]/ سعيد جاسم الزبيدي، القياس في اللغة العربية نشأته وتطوره، ص129 .

ب/ الحجاج بالاستدلال العقلي:

سنحاول *في هذا المبحث أن نتحدث عن حجج النحاة العقلية، ونُبيّنَ أهم آراء ابن مضاء فيها.*

وتنقسم الحجج العقلية إلى مجموعة من الأنواع هي:

1/ القيـــــــــاس :

يعد القياس أحد أصول النحو العربي، ويمثل عماد النحو ودعامته، نشأ في الفترة التي احتاج فيها النحاة إلى استنباط قواعدهم النحوية، وهو حسب تعريف العلماء عبارة عن "تقدير الفرع بحكم الأصل ...وهو اعتبار الشئ بالشئ الجامع"[1].

وعُرّف القياس في كتاب (القياس مفهومه ونشأته وتطوره) لسعيد جاسم الزبيدي بأنَّه " الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول...أو هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سُمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعرته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت"[2]. ولكن رغم القيمة التي تميّز بها القياس، إلا أنّ هناك من دعا إلى إلغائه ظنًا منه أنّ القياس من القواعد الخاطئة التي لا يُجدر الأخذ بها، ونقصد هنا ابن مضاء القرطبي، وفي ما بعد سنحاول إبراز أهم آرائه الجديدة حول القياس.

---

[1]/ أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري؛ الإغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377 هـ/ 1957م، ص93.

[2]/ سعيد جاسم الزبيدي؛ القياس في اللغة العربية نشأته وتطوره، ص17.

2/ الإجمـــــــــــــــاع :

وهو أحد أدلة النحو المعتبرة وقيل هو ما ذهب إليه أكثر النحاة في اتفاقهم على مسألة معينة وقد عُرِّف بأنّه " إجماع أهل البلدين – البصرة والكوفة – وهو حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص و المقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة ومن أمثلته: – إجماعهم على أن خبر المبتدأ إذا كان صفة يتضمن الضمير، نحو: زيد قائم .

- إجماعهم على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه .
- إجماعهم على أن الفعل الماضي إذا كان معه قد أو كان وصفا لمحذوف يقع حالا"[1].

كما عُرّف بأنّه " إجماع أهل البلدين ما لم يخالف نصاً أو قياسا إذ لم يرد أنّهم معصومين ككل أمة وإنّما هو منتزع من استقراء اللغة فكل من حَكَمَ عن علة صحيحة ...كان خليلَ نفسه وسيبويه جنسه إلا أنّا لا نسمح له – مع ذلك – بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان. كمنع المبرد تقديم خبر ليس مع تجويز أهل البلدين له..."[2] وهذه بعض المسائل التي اتفق عليها أهل البصرة والكوفة، ويبقى دائما في موضوع الإجماع أنّ من خالف أحد الرأيين فلن يكون رأيه حجة قاطعة.

[1]/ عفاف حسانين ؛ في أدلة النحو، ص 213 .

[2]/ يحي بن أحمد أبي زكرياء الشاوي المغربي الجزائري؛ إرتقاء السيادة في علم أصول النحو ، تح : عبد الرزاق السعدي، دار الأنباري ، العراق ، ط1 ، 1990/1411 ص 55- 56.

3/ العـــــــــــامل :

وهو من الأسس التي ارتكز عليها النحو العربي باعتبار أنّ نشأته كانت في المرحلة التي تأسس فيها النحو، ولذلك فهو "ما يُحدث الرفع، أو النصب، أو الجزم، أو الخفضَ..."[1] أي بمعنى أن العوامل التي تدخل على الكلمات هي السبب في إحداث حركات الإعراب. وهي كذلك "...الفعل وشِبهه، والأدوات التي تُنصِبُ المضارع أو تجزمه، والأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والأحرف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجر، والمضاف، والمبتدأ "[2] ونفهم من ذلك أنّ الإعراب لا يقوم إلا بالعامل، والكلمة أيضا لا تتحدد معناها إلا به.

ولو عدنا إلى من أرسى الدعائم الأولى لنظرية العامل لوجدناها عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث يقول وليد عاطف الأنصاري "... في عمل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ. قال سيبويه: زعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد. إلاّ أنّه ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبدَ الله، تريد كأن عبد الله أخوك، لأنّها لا تُصرّفُ تصرف الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان). فمن ثَمَّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس) و(ما)، فلم يجروها مجراها. ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال في ما بعدها وليست بأفعال"[3].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن نظرية العامل هي الركن المهم في النحو العربي، ولهذا فلو تتبعنا كتب النحو جيدا لوجدنا أنّ النحاة قد درسوا موضوع العامل وعمقوا فيه حيث

---

[1]/ مصطفى الغلاييني؛ جامع الدروس العربية، تح: إسماعيل العقباوي، القدس للنشر والتوزيع، (د. بلد) ط2 ، 2012/1433 ، ص219.

[2]/ المرجع نفسه، ص219.

[3]/ وليد عاطف الأنصاري؛ نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن / إربد، ط 2، 1435 هـ / 2014 م، ص 46/45.

قسموه إلى عدّة أقسام مثل سيبويه والجرجاني، ومن تبعهم، ولكن لو تكلّمنا عن عصر الأندلس لوجدنا أنّ هناك من أخذ موقفا مغايرا من نظرية العامل ويدعو إلى إلغائها وهو ابن مضاء القرطبي الذي وضح ذلك في كتابه الرد على النحاة .

4/ العلـــــــــــــــة :

وهي من الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة، وقد كان العلماء ينبهون بعدم الخروج على قواعدها ولذلك قال ابن جني في الخصائص " اعلم أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنّهم إنما يحيلون على الحسِّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه، لأنّها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما ندرك علته، وتظهر حكمته"[1].

أما عند الرماني فهي" تغيير المعلول عما كان عليه"[2] أي بمعنى إحداث تغيير في المعلول عن الحالة التي كان عليها.

وعند الجرجاني هي" ما يتوقف عليه وجود الشئ ويكون خارجا عليه مؤثراً فيه"[3].

والعلة كما سبق وعلمنا هي من أكثر المواضيع انتشاراً عند العرب القدماء حيث أن النحاة كانوا في سابق عهدهم يلتمسون العلل والأسباب فيما ينطقون به وقد تحدثت خديجة الحديثي عن التعليلات التي ذكرها سيبويه في كتابه، حيث قالت: " فنحن نرى سيبويه يعلل الأحكام بعلّة واحدة واضحة، ولا تتركب العلة عنده، وليس في كتابه علة إلا وتبين حكما

[1]/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي؛ الاقتراح في علم أصول النحو ، تح: أحمد محمد قاسم، إيران، (دط)، (دتا)، ص113

[2]/ سميرة حمادي؛ العلل النحوية في كتاب التراث العربي ، مذكرة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2011/2010، ص39.

[3]/ المرجع نفسه ، ص39.

أصليا يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح، وبحيث نفيد المعنى الذي نقصده"[1] ولكن بعد سيبويه زاد فيه دورانُ أقلام النحاة عن مسألة العلل، وأكثروا فيها الشرح إلى أن أصابها الضعف في عصر الأندلس حتى أصبحت عرضة للرفض.

5/ استصحاب الحـــــــــال

وهو الآخر من أصول النحو الذي لا تستقيم قواعد النحو وأحكامه إلا به بالرغم من أنه " أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وُجد هناك دليل"[2]، وربما ضعفه يرجع إلى عدم رُقيّه للأصول الأخرى كالعامل والعلّة والقياس، ويعرفه ابن الأنباري بقوله " إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، مثال قولهم في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجوه الشبه، فكان باقيا على الأصول في البناء"[3]، أضف إلى ذلك أنّ "...أصل الفعل هي الدلالة على الحدث والزمان، فلا يُقبل سلبُ الحدث عن كان الناقصة إلاّ بدليل، وكذا الأصل في البناء السكون، وفي الحروف عدم الزيادة، وفي الأسماء التصرف والتذكير والتنكير، وقبول الإضافة والإسناد وكذا لمّا كان الظّاهر بعد لولا مرفوعا استصحب في نحو لولا. ولضعف دليل الاستصحاب لم يثبت مع المعارض كشبه الحرف في البناء وشبه الفعل في منع الصرف فالاعتراض عليه بذكر دليل يدل على زواله وجوابه بمنع الزوال"[4]، ولنوضح أكثر يمكن القول أن أغلب النحاة يعتبرون بأنّ استصحاب الحال لا يجوز التمسك به باعتبار أنّ هناك من يقسم أدلة النحو الغالبة والمعتبرة إلى سماع وقياس وإجماع مثل ابن جني، وسنرى في الفصل الثاني هل كان لابن مضاء رأي واضح في استصحاب الحال كغيره من أدلة النحو أم لا.

---

[1]/ وليد عاطف الأنصاري؛ نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص30.

[2]/ فاطمة زراق؛ منهج السهيلي، ص 48

[3]/ عفاف حسانين ؛ في أدلة النحو ، ص 229.

[4]/ يحي بن أحمد أبي زكرياء الشاوي المغربي الجزائري؛ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص 97 – 98.

6/ الضرورة الشعريـــــــــــــة :

وهي مصطلح شائع تداول بين النحاة قديما، استخدم في العديد من الظواهر اللغوية، باعتبار أن الشعراء يلجأون إلى الضرورات لإقامة الوزن والقافية، ويعرّفها النحاة بأنها "ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة، أم لا، ومعنى ذلك أنّه ليس معتبراً في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعري. فقد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها"[1]. أما الضرورة الشعرية عند الفقهاء والمفسرين فهي «تجاوز أصل، أو قاعدة فقهية إذا دعت ضرورة إلى ذلك شرط ألاَّ يخالف المضطر الشريعة الإسلامية"[2].

وقيل عن مفهوم الضرورة الشعرية أنّه اتّضح بعد مجئ الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي فرّق لغة الشعر عن لغة النثر ولهذا قال: "والشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى، وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتقعيده، ومدّ المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسنة عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيد، ويُبعدون القريب، ويَحتجُّ بهم، ولا يُحتجُّ عليهم"[3] ونفهم من هذه التعريفات السابقة أن الضرورة الشعرية من المواضيع التي شغلت اهتمام النحاة والعلماء والفقهاء والمفسرين، والهدف منها استقامة الوزن والقافية، وضبط المعنى، وتحقيق التناسق اللفظي وانسجامه من خلال اختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني.

---

[1]/ إبراهيم محمد؛ الشعرية ، دار الأندلس ، بيروت لبنان، ط2، 1973، ص 61.

[2]/ سامي عوض؛ مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، 139 هـ/ 2011 م، العدد 06، ص 56.

[3]/ المرجع نفسه ص59.

7/ التأويـــــــــــــل :

وهو من المسائل التي عرفت اهتماما عند العلماء والمفسرين قديما، حيث عُرّف بأنّه "صَرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير...أو هو تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر، فالتأويل: إخبار عن حقيقة المراد، ومثاله قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾[1] فتفسيره أنّه من الرصد، يقال رصدته بمعنى رقبته، والمرصاد مفعال منه، وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله... والاستعداد للعرض عليه"[2] وهذا المعنى استخدمه الفقهاء في القرآن الكريم بمعنى التفسير.

وقيل عن التأويل في النحو: " وتشيع لفظة التأويل في مؤلفات النحو المختلفة. وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره، لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي" [3] ومن خلال ما سبق يتّضح أنّ التأويل آلية يستعين بها النحاة، والمفسرون، والفلاسفة، والفقهاء لإعادة تحديد المعنى الخفي في مسألة نحوية ما أو آية قرآنية، من خلال التفسير أو الاحتمال أو التوجيه...الخ.

---

[1]/سورة الفجر، الآية14.

[2]/ محمد عيد؛ أصول النحو العربي، عالم الكتب، (د. بلد)، ط4، 1410هـ/1979م، ص156/155.

[3]/ مهدي عز الدين شنين؛ التأويل النحوي وإسقاطاته عند ابن الزبير الغرناطي في كتاب ملاك التأول، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، جوان 2014، العدد 20، ص 47.

الفصل الثاني : مصادر الحجاج عند ابن مضاء القرطبي

المبحث الأول: التعريف بمدونة البحث

المبحث الثاني: الأدلة النقلية والعقلية في كتاب (الرد على النحاة)

الفصل الثـــــــــــــــاني : مصادر الحجاج عند ابن مضاء القرطبي

المبحث الأول : التعريف بمدونة البحث

كتاب الرد على النحاة كما نعلم هو الكتاب الوحيد الذي وصلنا من بين كتب ابن مضاء القرطبي، وهو يناقش أصول النحو عند النحاة الأوائل؛ حيث يأخذ لنفسه موقفاً غير ما سلكه الآخرون ممن سبقوه محاولاً تصحيح مسار الدراسات النحوية عند العرب، وترسيخ المنهج المناسب الذي يجب أن تسير وفقه تلك الدراسات ويعد كتاب الرد على النحاة "طرفة نفيسة من طرف التفكير الأندلسي...وهو الأثر الوحيد الذي منه عرف منهجه واجتهاده، وقد اكتشفه شوقي ضيف من نسخة محفوظة عام1318هـ وقام بتحقيقه، وقد كتبت النسخة بقلم معتاد، وهي ثلاث كراسات، وثلاث صفحات من القطع المتوسط، تبدأ بمقدمة طويلة يليها خمسة فصول، حيث شغل الفصل الأول... للحديث عن ضرورة إلغاء نظرية العامل... أما الفصل الثاني خصه للحديث عن باب التنازع، ثم الفصل الثالث حول باب الاشتغال، وشغل الفصل الرابع للحديث عن فاء السببية وواو المعية ،أما الفصل الأخير خصه للحديث عن القياس والعلل"[1].

وبعد التعريف بمدوّنة البحث سنحاول استخراج الحجج التي اعتمدها ابن مضاء في تيسيره للنحو وتخليصه من أثقاله من خلال أهم أصول النحو العربي.

[1]/ سمية بن الصديق؛ مظاهر التجديد النحوي عند ابن مضاء القرطبي وابن رشد من خلال "الرد على النحاة"، "والضروري في صناعة النحو"، ص 68/67.

المبحث الثـــــــــــــــاني : الأدلة النقلية والعقلية في كتاب "الرد على النحاة"

أ/ موقف ابن مضاء القرطبي من الأدلة النقلية :

1/ القـــــــــــــــــرآن الكـــــــــــــــريم :

لقد استشهد ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" بمجموعة من الآيات القرآنية باعتبار أنّ كتاب الله أوّل مصدر كان النحاة يستدلون به في دراساتهم النحوية، ومن الآيات التي ذُكرت في الكتاب نذكر:

آراء ابن مضاء المختلفة	الاستشهاد بالآيـــــــــــــــات	الســـــــورة
ذكر ابن مضاء في النوع الأول من إلغاء الحذف والتقدير أن المحذوف " لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به"[1].	ومثاله في قوله تعالى﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾	سورة النحل الآية 30 سورة البقرة الآية 219 سورة الشمس الآية13
وذكر في إجماع العامل ليس بحجة، في قول ابن جني:"إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي سبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ"[2].	ومثاله في قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾	سورة يوسف الآية 82

[1]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة، ص 71.

[2]/ المصدر نفسه ، ص 77.

ذكر في باب التنازع "أن هناك أفعال لا فاعل لها ظاهراً"[1]	ومثاله في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾	سورة ص الآية32 سورة عبس الآية 1
أما في باب الاشتغال فذكر أنّه إذا قلت: "زيداً فاضربه فلا يجوز في زيد إلا النصب ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء، كما لا يجوز في زيد اضربه. فإن جعل خبر مبتدأ محذوف جاز، كأنه قال: هذا زيد فاضربه. ولا يجوز زيد فاضربه على أن يكون زيد مبتدأ واضربه خبره"[2].	ومثاله في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾	سورة المائدة الآية 38 سورة النور الآية2
"وأما إن كان الفعل مستفهما عنه بالهمزة، فإن الاختيار نصبه ويجوز رفعه"[3]	ومثاله في قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾	القمر الآية 24
كما أشار إلى أنه " إذا كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرفع كما أن ضميره في موضع رفع، ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب"[4]	ومثاله في قوله تعالى:﴿ قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾	يونس الآية 59

[1] / ابن مضاء، الرد على النحاة ،ص 78.

[2]/ المصدر نفسه، ص 92.

[3]/ المصدر نفسه، ص97.

[4]/ المصدر نفسه، ص 98.

وكذلك قوله "تارة على أنّه غير مبدأ، وتارة على أنّه مبتدأ فلا منع في ذلك"[1].	ومثاله في قوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾	الواقعة الآية 59/58
وقال ابن مضاء "إذا عطفت الجملة التي تقدم فيها الاسم على الفعل، على جملة أخرى صدرها فعل، كان الاختيار النصب، والرفع جائز"[2].	مثاله في قوله تعالى:﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾ ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	النازعات الآية 32/31 الإنسان الآية 31
أما في باب نواصب المضارع فقد تكلم على الفاء "حيث أن الفاء يُنصب بعدها الفعل إذا كانت جوابا لأحد ثمانية أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والعرض، والتمني، و التحضيض، والدعاء"[3].	يقال في الأمر:﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ ويقال في الدعاء :﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ وإذا أردت في الأمر أدخلت اللام في قوله: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾	سورة طه الآية 81 سورة فاطر الآية 36 سورة المنافقين الآية 10. سورة آل عمران الآية 142
في فصل إسقاط العلل الثواني والثوالث ذكر في أحد أقسام العلل الثواني وهو القسم الأول(المقطوع به) "أنّ كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يحرك، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة "[4]:	ومثاله في قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ ﴾	سورة المزمل آية 8

[1]/ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص99.

[2]/ المصدر نفسه، ص 106.

[3]/ المصدر نفسه، ص115.

[4]/ المصدر نفسه، ص 127.

2/ الحديث النبوي :

احتجّ ابن مضاء بالأحاديث النبوية في الفصل الأول من الكتاب، وقد كانت أقل استشهادا عن الآيات القرآنية، و الأحاديث التي ذكرها هي:

آراء ابن مضاء المختلفة	الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة	الرواية
ذكر ابن مضاء في القسم الثالث من أقسام إلغاء الحذف والتقدير: "إنّ معاني هذه الألفاظ موجودة في نفس القائل...وإنّها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالألفاظ إلا أنّها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازاً..."[1]	قال صلى الله عليه وسلم (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)	رواه أبو داود والترمذي
وتابع قوله "ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نهى عنه فهو حرام، إلا أن يدل بدليل، والرأي ما لم يستند إلى دليل"[2]	وقوله صلى الله عليه وسلم (أمتي لا تجتمع على ضلالة)	رواه الترميذي.
وذكر في إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة "قال ابن جني في خصائصه: اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنّه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة..."[3]	واستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم (من قال في القرآن بغير علمٍ فليتبوَّأ مقعدَهُ من النار)	رواه الإمام أحمد في مسنده

[1]/ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 73

[2]/ المصدر نفسه، ص73.

[3]/ المصدر نفسه، ص75/74.

ونلاحظ من خلال هذه الأحاديث أن ابن مضاء ذكرها اعتبارا منه أنّ النحاة قد بالغوا في آرائهم حول العامل والعلل والقياس وغيره، وأنّ ما أسسوه من قواعد حولها ليست إلا أخطاء يجب تصحيحها.

3/ كلام العرب:

ابن مضاء القرطبي هو أحد النحاة الذين أكثروا من استشهادهم بالشعر، و لهذا سنحاول أن نعرض بعض النماذج التي احتج بها في كتابه.

آراء ابن مضاء المختلفة	استشهاده بالأبيات الشعرية	الشـــاعر
ففي باب إلغاء العوامل وبالضبط في رد تقدير الضمائر في الأفعال يقول: "فما تُنكر من أن تكون الألف والواو علامتين للتثنية والجمع، كما قيل:(أكلوني البراغيث) جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي، ولم تلزم مع التقديم، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر"[1].	واحتج بقول الشاعر: فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقلَ إبقالها	مجهول القائل

[1]/ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص83/82.

وقد ذكر في باب التنازع"(باب الفاعلين المفعولين) اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر، مثل (قام وقعد زيد). فإن علقت (زيداً) بالفعل الثاني فبين النحويين في ذلك اختلاف، الفراء لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف الفاعل، وغيره يجيزه على الإضمار الذي يفسره ما بعده"[1]	والدليل على جوازه قول الشاعر: وكُمتاً مدَمَّاةً كأن متـــــونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فـ (جرى) لا فاعل له ظاهراً، فإما أن يكون محذوفا، وإما أن يكون مضمراً.	مجهول القائل
وذكر أيضا قول الكسائي " في حذف الفاعل أنه لا يجوز، لأن الفاعل والفعل كالشئ الواحد، فهما متلازمان، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه"[2].	واحتج بقول الشاعر: تعفَّق بالأرطى لها وأرادها رجالُ فبذَّتْ نبلَهُم وكَليب	علقمة
كما ذكر في باب الاشتغال "ومن الأبواب التي يظن أنّه يعسر على من أراد تفهمها لأنّها موضع عامل ومعمول، والداعية لي إلى إنكار العامل والمعمول باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره"[3]	ومثال قول الشاعر: هريرة ودّعها إن لام لائـم غداة غدٍ، أم أنت للبين واجم الدعاء يجري مجرى الأمر والنهي مثل قول الشاعر: أميران كاناَ آخياني كلاهما فكلاً جزاه الله عنِّي بما فَعَلْ	الأعشى أبو الأسود الدوؤلي

[1]/ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 86/85.

[2]/ المصدر نفسه، ص87.

[3]/ المصدر نفسه، ص96.

وذكر أيضا قاعدة حول الصفة في قوله "إن كان الفعل في موضع الصفة نحو (أزيد أنت رجل يكرمه)"[1]	نحو قول الشاعر: أَكُلَّ عـام نَعَمُ تحْوُونه يُلْقِحُهُ قـوم وتنْتِجُـونهُ " ففي موضع الصفة لنعم، ونعم مبتدأ وخبره (كل عام) وهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، لأن (كل عام) من ظروف الزمان، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، إنما تكون أخباراً عن المصادر"[2]	مجهول القائل
ذكر أيضا في باب نواصب المضارع في كلامه عن الفاء "الفاء ينصب بعدها الفعل إذا كانت جوابا للأمر، والاستفهام، والنفي، والعرض، والتمني، والتحضيض"[3]	وقد اشتشهد بقول الشاعر: يا ناق، سيري عنقاً فسيحا إلى سُليمانَ فنستريحَـــا	أبو النجم
وتكلم ابن مضاء عن الواو وقال " تنصب ما بعدها في غير الواجب، ومعناها في النصب معنى (مع)"[4]	نحو قول الشاعر: لاَ تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتي مثله عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ	الأخطل

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ابن مضاء قد استدل بالشعر بمثابة أمثلة وضح بها كلامه، فنجده تارة يستدل بالشعراء الجاهليين مثل الأعشى الذي ذكره أكثر من مرة، وتارة أخرى بالشعراء الإسلاميين مثل الفرزدق، ولكن الغالب في كتابه أنه احتج بشعر (المجهول

[1]/ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص112.
[2]/ المصدر نفسه، ص 113.
[3]/ المصدر نفسه، ص115.
[4]/ المصدر نفسه، ص121.

قائله)، أما من جهة أخرى فلو أحصينا عدد الأبيات الشعرية التي احتج بها نجدها أكثر من أربعين بيتاً شعريا، ولعل ذلك تبين أنّه قد اتبع من سبقه من النحويين، جاعلا من الشعر أهم الأصول التي يدعم بها آراءه النحوية.

4/ الأمثـــــــــــــــــال:

والأمثال كما نعلم كانت لها طابع أسلوبي مميز، وتحظى بمكانة عالية في المنقول العربي، حتى أصبحت كتب التراث العربي لا تخلو من الاستشهاد بها، ولذلك لو اطلعنا على كتاب (الرد على النحاة) نجد الأمثال المذكورة فيه في مقدمة المؤلف.

ومن الأمثال العربية في الكتاب نجد:[1]

1/ قائل يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراءِ بالخلاءِ، المُضاهي بقبسه، الخفيّ ذُكاءَ، وابنَ ذُكاءَ، أَتزاحمُ بغير عوْدٍ، وتكاثر برَذاذِكَ الجَوْد.

2/ قائل يقول: إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعشك فادرجي.

نلاحظ إذن أنّ ابن مضاء لم يعتمد على الأمثال العربية بقدر ما اعتمد على الشعر والأحاديث النبوية والآيات القرآنية، ذلك أنه لم يستدل بالأمثال في آرائه النحوية، بل حصرها في مقدمة كتابه فقط.

[1]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة ، ص67/66.

ب/ ابن مضاء القرطبي والأدلة العقلية :

1/ العـــــــــــــــــامل :

سبق وأن قدمنا تعريف العامل عند النحاة الأوائل بأنه إحداث حركات الإعراب من رفع ونصب وجر، وهو من المواضيع الشائعة عند النحاة حيث كانوا يؤكدون أن حركات الإعراب لا تأتي من العدم بل بوجود العوامل داخل الكلمات، إلا أنّ هذه القواعد التي حافظ عليها العرب في كلامها قد تعرضت للنقد قديما وحديثا "...فأما في العصر القديم فقد ثار عليها ابن مضاء القرطبي. أما في العصر الحديث فقد ثار عليها مجموعة من الباحثين وحاولوا أن يضعوا نظرية جديدة للنحو العربي، ومن هؤلاء، إبراهيم مصطفى، مهدي المخزومي، شوقي ضيف، محمد عيد، أنيس فريحة..."[1] لذلك فلو توغلنا النظر في كتاب (الرد على النحاة) لوجدنا أسباب إلغاء ابن مضاء لنظرية العامل كثيرة.

ومن الحجج التي اعتمد عليها هي: [2]

– أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيد) بعد (إنَّ) في قولنا: (إنَّ زيداً) إلا بعد عدم إن.

فإن قيل: بِمَ يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟

قيل: الفاعل...إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرِّد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق. وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى.

ـ وأما العوامل النحوية فلم يقم بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

---

[1]/ وليد عاطف الأنصاري؛ نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقداً،ص، 155.

[2]/ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص70 .

فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنّما هو على وجه التشبيه و التقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وُجدت وُجد الإعراب. وكذلك العلل الفاعلة.

قيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه من رتبة البلاغة، وتحريف المعاني المقصود بها، أي بمعنى أنّ نظرية العامل تؤدي إلى تغيير كلام العرب والتقليل من رتبة البلاغة،لأنّها تدفع النحويين إلى تقديرات لا يحتاج إليها المتكلم، بل هو تام دونها.

وإضافة إلى هذه الحجج نجده قد أشار إلى تقدير متعلق الجار والمجرور، حيث قال "ومما يجرى هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها، وما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار، أو صلات أو أحوال نحو (زيد في الدار)، إذ يزعم النحويون أن(في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار"[1].

ومن جهة أخرى أشار إلى أنّه لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصفات " فما يدعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين، والمعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها، وما يجري مجراها ضمائر مرتفعة بها، مثل: ضارب، ومضروب، و ضرَّاب. فقالوا إنّها ترفع الظاهر نحو: زيد ضارب أبوه عمراً، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه. ولذلك فقد بطل ببطلان العامل لأنها ترفع الظاهر"[2] ومن هنا يرفض ابن مضاء الكثير من المسائل المتعلقة بالتقديرات التي أقرّها النحاة في قضاياهم النحوية كاعتراضه على تقدير متعلق الجار والمجرور، وتقدير الضمائر في الصفات، وكذلك تقدير الضمائر في الأفعال و غيرها من المسائل التي رفض فيها فكرة الإضمار.

- نظرية العامل في باب التنازع:

لقد أشار ابن مضاء إلى فساد نظرية العامل في باب التنازع مؤكدا أنه السبب الأساس في تعقيد النحو "...حيث دفعت النحاة أحيانا إلى رفض بعض أساليب العرب

[1]/ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة ، ص 79.

[2]/ المصدر نفسه، ص 79.

ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العرب إلا الجاهليون والإسلاميون، وقد درس باب التنازع دراسة مفصلة موضحا ما جلبه فيه النحاة من صيغ معقّدة لم ينطق بها العرب"[1] واستضاء في ذلك باب التنازع الذي يندرج وفقه باب الفاعلين والمفعولين حيث بيّن قوله بمثال وجيه "حول الفعل الذي ليس له فاعل نحو:

و كُمتاً مُدَمَّاة كأَنَ مُتونَهـــــا جَرى فَوقها واستَشْعَرت لون مُذهَبِ

فـ (جرى) لا فاعل له ظاهراً، فإما أن يكون محذوفا، وإما أن يكون مضمراً.

والأفعال التي تقتضي ثلاثة مفاعيل، فالأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب، تقول: ما أحسن، وأعلم زيداً) وقد تعلق زيداً بأعلم، وتقول ما أحسن ـ وأعلمه ـ زيداً على التعليق بالأول، لا معترض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلق به، وليس فعلا. وإن جعله بعض النحويين فعلا، قيل: القياس على غيره من الأفعال المقتضية مفعولا واحدا سائغ لقرب مأخذه، وسبقه إلى فهم السامع"[2]، وهذا نموذجُ وضّح به فساد العامل في باب التنازع، وقد قدّم نموذجا آخر في الاشتغال وسنرى ذلك في العنصر الموالي.

ـ نظرية العامل في باب الاشتغال:

وهذا الباب لا يختلف كثيرا عن الباب السابق، ذلك أنه يحمل نفس الإشكال، إذ يعتبره ابن مضاء من أكثر المسائل تعقيدا، والاشتغال هو "...أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه. وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق"[3] ولهذا فإن " كل فعل تقدمه اسم، وعاد منه على الاسم ضمير مفعول، أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض، أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها؛ فإن ذلك الفعل لا يخلو أن

[1]/ شوقي ضيف؛ المدارس النحوية ، دار المعارف، القاهرة، ط10، دتا، ص305.

[2]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة، ص86 /91 .

[3]/ أحمد محمد عبد الراضي؛ إحياء النحو والواقع اللغوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1428 هـ/ 2007 م، ص141.

يكون خبرا أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمراً أو نهيا...فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار فيه النصب، ويجوز رفعه، كقوله: (زيداً اضربه). وكذلك: (زيداً اضرب غلامه)..."[1]

2/ موقف ابن مضاء من العلل:

سبق وعلمنا أنّ العلة في القديم قد حظيت باهتمام النحاة فكثرت فيها مؤلفاتهم ودراساتهم حولها، ومن بين هؤلاء نجد ابن مضاء الذي كانت له نظرة مغايرة عن غيره ونظرته تلك تتَّضح من خلال قوله: "يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث وذلك مثل قولنا: (قام زيد) فـ: زيدُ رُفِع لأنه فاعل، ورُفع...لأنه كذا نطقت العرب. ولو سأل سائل: لِمَ لم تُعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، أي لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة...

ومن جهة أخرى قسم العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده...فالعلل الأول تحصل بالنطق بكلام العرب...والعلل الثواني هي المستغني عنها، ومثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يحرك مثل:(أكرِمِ القومَ)"[2] فالعلل الثواني والثوالث في رأيه باطلة باعتبار أنّها " ليست إلا جهدا ذهنيا بحتاً لا يقدم للنص اللغوي أي شئ جديد، وهي عنده تقابل العلل القياسية عند الزجاجي...كما تقابل علّة العلة عند ابن جني وقد رفضها أيضا"[3] ونفهم من ذلك أنّ ابن مضاء قد وافق على إبقاء العلل الأول معتبرا أنه لا حاجة لتعليل رفع الفاعل لأنه هكذا نطقت به العرب، أما العلل الثواني والثوالث فقد وصفها بالفساد الذي يجب التخلص منه.

---

[1]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة ، ص 95.

[2]/ المصدر نفسه، ص126/127.

[3]/ معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص 111.

3/ إلغاء القيـــــــــــــــــــــاس:

والقياس هو من المسائل التي أثارت ضجة في عصر ابن مضاء الذي أخذ لنفسه موفقاً مخالفاً حول قياس عامل لعامل آخر في العمل، حيث قال " إنّ الشئ لا يقاس على الشئ إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشئ المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع. والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشئ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله. فلِمَ ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً، وذلك أنّهم لا يقسون الشئ على الشئ، إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم (إنّ) وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل"[1]

كما أضاف أيضاً أنّ " الأخذ بالمقايسة يحلل الحرام ويحرم الحلال، وكذلك قام بمناقشة أدلة من قالوا بالقياس، وفنّدها دليلاً بعد آخر منتهيا إلى تحريم القول بالقياس أو العمل به فقد صحّ أنّ القول بالقياس والتعليل باطل وكذب وحرام لا يحل البتة إلى أن يقول بعد مناقشات طويلة فبطلت الحاجة إلى القياس جملة، وصحّ أنه لا يحل الحكم به البتة في الدين "[2] وبالتالي نجده قد قدّم أمثلة يوضح ما أعاب فيها على النحاة أقيستهم في قولهم " فالوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأنّ الاسم أكثر استعمالا منه والشئ إذا عاوده اللسان خفَّ، وإذا قل استعماله ثقل. وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها، فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعا له. وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي ـ تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضل، هذا لو كان بيناً فكيف به وهو ما هو في الضعف لأنّه ادّعاء أنّ العرب أرادته، ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين

[1]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة ، ص131 .

[2]/ معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، ص 128/127.

وعدم الخفض، وهذان إنّما هما للأفعال، فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال"[1].

ومن خلال ما قمنا بعرضه يتضح أن ابن مضاء القرطبي " كان يرفض القياس الذي لا تؤيده النصوص اللغوية مستنداً في ذلك إلى احترام النص والوقوف عنده، وهو في هذا الموقف ينسجم مع منهجه النحوي الوصفي الذي اتبعه في دراسة النحو كما أنّه يتفق ـ كما سبق ورأينا ـ مع موقف ابن جني في الوقوف إلى جانب النص، والمسموع عن العرب... وعليه فقد رفض الكثير من المسائل بحجة عدم ورودها عن العرب أو أنّه لا نظير لها في كلامهم"[2] هذا ما توصل إليه ابن مضاء في مسألة القياس حيث أنّ رفْضَه لهذا النوع اعتبارا منه أن المشابهة فيه غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه، وينكر أيضا لأن العرب لم تقصده.

إضافـــــــــــــــــــــــــــــــات أخرى:

كان لابن مضاء رأي في الأقيسة التي تُعرف بالتمارين غير العملية، والتي لا تفيد النحو العربي، وقبل التعرف على رأي ابن مضاء في هذا النوع من القياس يجب تعريفها أولا وهي " تلك الأبحاث التي يوجد الكثير منها في كتب النحو والصرف، ولا تقدم للغة شيئا مفيدا. فهي تدل على البراعة الذهنية أكثر مما تخدم اللغة "[3] ولعل موقف ابن مضاء من التمارين غير العملية يتّضح من خلال قوله "ومما ينبغي أن يسقط من النحو: (ابن كذا مثال كذا)، كقولهم: (ابن من البيع مثال فعل)، فيقول قائل: (بُوعَ) أصله (بِيع) فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها، لأنّ النطق بها ثقيل ، كما قالت العرب: موقن وسومر، أصل موقن: ميقن، لأنه اسم فاعل، وفعله: أيقن، ففاء الفعل منه ياء...ومن قال(بيع) بالكسر...كما قالت العرب:(بِيض) و(عِينَ)...في جمع بيضاء و عيناء...لأنّ فعلاء يُجمع على فُعل، كحمراء

[1]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة، ص132.

[2]/ معاد السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص 129.

[3]/ محمد عيد؛ أصول النحو العربي، ص81 .

وحُمر، وشقراء وشُقر. والقياس أن يقال: بُيضَ، وعُينَ، لكنّهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واواً "[1] فقد أشار في هذا الإطار أنه لا يجوز القياس على الكلمات الثقيلة التي نرجعها إلى أصلها، وقدم أمثلة من كلام العرب. هذه إذن أهم ما قيل عن القياس في كتاب الرد على النحاة.

4/ موقف ابن مضاء من الإجمـــــــــــــــــاع :

وأما رأيه في الإجماع فيظهر من خلال قوله " فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل وإن اختلفوا، بعضهم ... قيل، إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حذاقهم...وهو ابن جني في خصائصه:(اعلم أن إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قوله «أمتي لا تجتمع على ضلالة») "[2] ومن خلال ما سبق يتّضح أنّ رأي ابن مضاء في الإجماع " جاء مخالفاً لرأي معظم النحاة التقليديين، فهو يرى أن النحو ليس حِكراً على سيبويه أو غيره، لأن النحو وقواعده ليسا من التقديس بحيث لا يجوز المساس بهما، وإنما يحق لأي نحوي الاجتهاد في الفقه والنحو... وهذا رأي ابن مضاء يتفق تماما مع دعوة المذهب الظاهري إلى ترك التقليد والاتباع، والحث على الاجتهاد في الفقه والنحو على حد سواء"[3] وهذا أيضا ما عِيب على الإجماع حسب رأي ابن مضاء، فنجذه قد حدا حدو من سبقه من الظاهريين الذين دعوا إلى الاجتهاد وترك التقليد.

[1]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة، ص 135.

[2]/ المصدر نفسه، ص74 /75.

[3]/ معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص117 /118.

5/ موقف ابن مضاء من التأويل:

كان لابن مضاء القرطبي موقف في التأويل حيث قيل أنه " لم يتعرض للتأويل بطريقة مباشرة، بل تعرض لمظاهره فقط، وربما كان مرجع ذلك...بما ناقشه النحاة، فسار معهم في طريقهم، ثم افترق عنهم بعد ذلك في الرأي على أنّ هذا الفهم في توضيح الموضوع لا يمنع من أن فكرة التأويل...هي الفكرة نفسها التي تختبئ خلف مظاهر التأويل التي تَحدّث عنها ابن مضاء فوقف منها موقفاً مخالفاً لما أجمع عليه النحاة"[1] ولذلك نجد أنّ ابن مضاء كان له رأي مخالف حول أحد مظاهر التأويل وهو (الحذف) حيث قال " كلمتا (مضمر ومحذوف) تتبدلان التعبير...فحاول ـ بعد أن عرض رأيه في الموضوع ـ أن يجد لدى النحاة تفرقة بينهما على احتمالين، فالمضمر هو ما لابد منه والمحذوف ما قد يُستغنى عنه. وقد ردّ ابن مضاء بأنّ تحديد الإضمار هنا غير دقيق، إذ قد يطلق على الحذف، أما الثاني المضمر الأسماء والمحذوف الأفعال، وقد ورد ابن مضاء ذلك بأن هذه التفرقة غير ملتزمة في المجال العلمي، فهم يقولون في قولنا(الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره(ضربته)... ولذلك اقترح ابن مضاء وجها ثالثا كان من الممكن أن يصلح أساسا للتفريق بينهما"[2].

ولذلك نجد آراء ابن مضاء في الحذف على ثلاثة أقسام:[3]

ـ محذوف لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به، كقوله تعالى: ﴿ وقِيلَ للَّذين اتَّقوا: ماذَا أَنزَلَ رَبُّكمْ؟ قَالُوا خيراً﴾. وتقديره (أنزل الله خيراً).

ـ محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن أظهر كان عيا، كقولك: أزيداً ضربته؟ قالو: إنّه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيداً.

---

[1]/ محمد عيد؛ أصول النحو العربي، ص169.

[2]/ المرجع نفسه، ص 171/170.

[3]/ ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة، ص72/71.

أما القسم الثالث: فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: ياعبد الله، و"عبد الله" عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو، أو: أنادي، وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً.

هذه إذن أهم القضايا التي دعا ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة» إلى إلغائها، والتنبيه بعدم تقليد النحاة في كل القواعد التي استنبطوها، ذلك أن كثرة تعليلاتهم وتأويلاتهم في النحو أدت بالضرورة إلى تعقيده.

خـــــــــــــــاتمة

وفي الختام توصلنا إلى النتـائج التـالية:

– أنّ لابن مضاء القرطبي منهجا خاصا وهو المنهج الظاهري، حيث كان يعرض رأي النحويين في مسألة ما، ثم يقوم بمناقشتها، وبعدها يورد رأيه في الأخير. ولعل منهجه يتّضح من خلال قوله (وإني رأيت النجويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير إلاّ أنهم التزموا مالا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها).

– لقد اهتم بأصول النحو النقلية، حيث أولى للقرآن الكريم اهتماماً كبيراً في الاحتجاج به في الأحكام النحوية.

– لقد كانت للأحاديث النبوية الشريفة نصيب قليل في (كتاب الرد على النحاة) ذلك أنّ ابن مضاء لم يكثر من الاستدلال بها، بل نجده قد ذكر البعض منها في مقدمة كتابه فحسب، ونفس الشئ للأمثال العربية.

– أجاز ابن مضاء الاحتجاج بالشعر العربي وأكثر من الاستدلال به، حيث نوّع بين شعر مجهول قائله، وشعراء الجاهليين، وكذلك شعراء المسلمين.

– لقد غلب اهتمامه بالحجج العقلية أكثر من الحجج النقلية، حيث أنّه تناول في كتابه قضية العامل، والعلل، والقياس، وحاول التيسير والإصلاح فيها، ومناقشتها، ونقدها.

– رفض ابن مضاء نظرية العامل اعتباراً منه أنّ النحاة أكثروا من التأويلات والتقديرات، إلى أن وصل الأمر إلى تعدد الآراء في المسألة الواحدة، وقد عرض مجموعة من الأمثلة التي تبين فساد نظرية العامل، مثل باب الاشتغال. وبيّن موقفه في النهاية إلى جانب النص اللغوي، ورفض أي زيادة، أو تقدير، أو إضمار في النص حيث صرّح ذلك في قوله (ولا

يُضمر رافع، كما لا يضمر ناصب إنّما يرفعه المتكلم، وينصبه اتِّبَاعا لكلام العرب). كما تناول هذا الاضطراب في باب التنازع.

– أشار ابن مضاء رفضه للقياس العقلي الذي يقوم على المشابهة والظن؛ لأنّ هذا لا يكفي للحكم على النص اللغوي، بل يؤدي في النهاية إلى وجود أقيسة لم يعرفها العرب ولم ينطق بها، ولهذا فهو يرفض القياس الذي يقوم على المشابهة والظن.

– قسّم ابن مضاء العلل على ثلاثة أقسام: أول، وثوان، وثوالث، رفض الثواني والثوالث، وقبِل الأول، وعاب على النحاة قولهم: (إنّ الأسماء تُمنع وتُحرم من التنوين، والكسر، إذا أشبهت الأفعال، نحو(أحمد، وزيد) لأنّه وَجد(في الأسماء ما هو أشد شبها بالأفعال من الأسماء التي لا تنصرف وهي منصرفة نحو إقامة التي تشبه الفعل في الحروف، والعمل والدلالة على الحدث).

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.

أولا: المصـــــــادر والمراجع

1- إبراهيم محمد؛ الشعرية، دار الأندلس، بيروت- لبنان، ط2، 1973م.

2-أحمد محمد عبد الراضي؛ إحياء النحو والواقع اللغوي، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1428هـ/2007م.

3-أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري؛ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ/1957م.

4-بطرس البستاني؛ محيط المحيط، مكتبة لبنان- لبنان، دط.

5- أبو بكر العزاوي؛ الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت-لبنان،ط1، 2010م.

6- أبو بكر العزاوي؛ اللغة والحجاج، الدار البيضاء، ط1، 1426هـ/2006م.

7- بكري عبد الكريم؛ أصول النحو العربي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 1999م.

8- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي؛ الاقتراح في علم أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ/1957م.

9- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي؛ الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، نشر أدب الحوزة إيران.

10- خديجة الحديثي؛ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد، (دط)، 1981.

11- الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دط، باب الحاء.

12- سعيد جاسم الزبيدي؛ القياس في اللغة العربية نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1، 1997م.

13- شوقي ضيف؛ المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط10، (دتا).

14- صابر الحباشة؛ التداولية والحجاج(مدخل ونصوص)، صفات للدراسات والنشر، سوريا- دمشق- ط1، 2008م.

15- عبد الحليم بن محمد الهادي قابة؛ القراءات القرآنية، تح: مصطفى سعيد الخان، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999م.

16- عفاف حسانين؛ في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996م.

17- علي أبو المكارم؛ أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

18- محمد السيد علي بلاسي؛ المدخل إلى البحث اللغوي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1419،1هـ/1999م.

19- محمد عيد؛ أصول النحو العربي، عالم الكتب، ط1، 1997م.

20- مصطفى الغلاييني؛ جامع الدروس العربية، تح: إسماعيل العقباوي، القدس للنشر والتوزيع، ط2، 1433هـ/2012م.

21- ابن مضاء القرطبي؛ الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ/1979م.

22- ابن منظور؛ لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1424هـ/2003، ج2، مادة حجج.

23- معاذ السرطاوي؛ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، دار مجدلاوي، عمان- الأردن، ط1، 1408هـ/1988م.

24- وليد عاطف الأنصاري؛ نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقداً، دار الكتاب الثقافي، الأردن/إربد، ط2، 1435هـ/ 2014م.

25- يحي بن أحمد زكريا الشاوي المغربي الجزائري؛ إرتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق السعدي، دار الأنباري، العراق، ط1، 1411هـ/ 1990م.

ثـالثا: الرســـــــــائل الجامعية

26- خير الدين هبّال؛ الأحكام عند البصريين من خلال المدونة اللغوية الفصيحة، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري- تيزي وزو- دتا.

27- زروقي جمعة؛ الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرد، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009/2008م.

28- سمية بن الصديق؛ مظاهر التجديد النحوي عند ابن مضاء وابن رشد من خلال (الرد على النحاة) و(الضرورة في صناعة النحو)، مذكرة ماجستير،

29- سميرة حمادي؛ العلل النحوية في كتاب التراث العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011/2010.

30- فاطمة رزاق؛ منهج السهيلي في الدرس النحوي، مذكرة ماجستير، قاصدي مرباح ورقلة، 2009م.

رابــعاً: المجلات:

31- أحمد جلايلي؛ مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، 2015، العدد22.

32- حسن حسين الملخ؛ الحجاج في الدرس النحوي، مجلة عالم الفكر، الكويت، 2011م، العدد 02.

33- سامي عوض؛ مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، 139هـ/2011م، العدد 06.

34- عباس حشاني؛ مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة- الجزائر- 2003م، العدد 09.

35- عبد الرزاق بنّور؛ الحجاج في التفكير الغربي من أرسطو إلى اليوم، مجلة جدل حول الخطابة والحجاج، الدار العلمية للكتاب، 2008م، العدد107.

36- محمد الولي؛ مدخل إلى الحجاج أفلاطون وأرسطو وشايم بيرلمان، مجلة عالم الفكر، الكويت،2011م، العدد 02.

37- مهدي عز الدين شنين؛ التأويل النحوي وإسقاطه عند ابن الزبير الغرناطي في كتابه ملاك التأويل، مجلة الأثر، جوان2014، العدد20.

الملخـــــــــــــــــــــص :

إن الحديث عن مصطلح الحجاج في منظوره العام هو عرض الأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة من أجل تحقيق استمالة العقل (للمتلقي)، أما في النحو العربي فهو يقوم على أساس إثبات حجة القاعدة النحوية من خلال تقنينها من كلام العرب، ومن جهة أخرى الاكتفاء بظاهرة التمثيل أي الإتيان بمثال يدل على مقتضى قواعد النحو، ولهذا المصطلح جذور تاريخية عريقة، حظي باهتمام النحاة واللغويين من بينهم الشيخ أبو جعفر أحمد بن مضاء القرطبي. ومن هنا سيسعى هذا البحث المعنون بـ (الحجاج في كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي) إلى التركيز على أهم الأهداف وهي: ما هي آراء ابن مضاء الجديدة حول أهم أصول النحو العربي محاولا تقديم حجج لإقناع الآخرين.

ولذلك جاءت الدراسة مقسمة إلى مقدمة ثم جانب نظري تناولنا فيه مفهوم الحجاج في مختلف مجالاته، ثم بيّنا وجوده في النحو في إطار الحجج النقلية والعقلية. ويليه الجانب التطبيقي حيث استخرجنا فيه الحجج النقلية والعقلية من مدونة البحث التي كانت لابن مضاء آراء وحجج جديدة فيها. و أخيرا خاتمة اهي النتائج المتوصل إليها.

الكلمـــات المفتـــاحية : الحجاج، الحجج النقلية، الحجج العقلية، القياس، العامل، العلّة.

Le Résumé :

La conversation conecernant le terme « Les Jugements » dans sens général C'est en donner le raisons qui nénent à une conclusion dans le but de convaincre le destinataire. Dans le syntaxe Arabe,ce nation présent la preuve de la régle syntaxique suivant la parole dàrabes, Ce notion a des racinen historiques qui prend une grande partie de Lintérét des grammariens , parmi ces derniers CHEIK ABU DJAAFAR ben MODAàa ELKORTOB .De là cette recherche sous le titre :(La arguments dans louvrae DIBN Modhaa ELKEORTOBI la réfutation aux grammariens) concerntre sur les essentiels buts qui sont : le nouveaux idées Dibn Modhàa concernant le syntaxe Arabe en donnant des arguments pour convaincre les autre.

Cette ètude compose d'une introduction, puis une partie compose d'une introduction, puis une partie théorique qui contient l'identification des arguments ou les jugements dans les différents domainens et l'existence de ce notion dans le syntaxe. La partie pratique dont nous essayons à relever les arguments abstraits et concrets dans l'ouvrage D'IBN Modhàa qui donne des nouveaux idées. Ainsi une conclusion résune les résultas obtenus.

Les Mont Clés : arguments, les raisons, concrets, les raisons abstraits, facteur, prétexte.